ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/364935867

العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن

Article *in* مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربويه · October 2022

CITATIONS
0

READS
5,327

1 author:

Wafaa Dawoud
Beni Suef University
27 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

All content following this page was uploaded by Wafaa Dawoud on 31 October 2022.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن

د. وفاء على على داود

مدرس العلوم السياسية– كلية السياسة والاقتصاد– جامعة بني سويف

الملخص باللغة العربية :

تسعى الدراسة إلى تأصيل مفهوم العدالة الاجتماعية من المنظور السياسي وتقديم رؤية متكاملة شاملة الأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في الفكر السياسي المقارن لتكون مرجعا أصيلا لباحثي علم السياسة لرسم صورة شاملة عن مفهوم العدالة الاجتماعية وشبكة المفاهيم والقيم المرتبطة بها. المنهجية: تقوم الدراسة بالاعتماد الكلي على البحث في أمهات الكتب العربية والأجنبية لرواد الفكر السياسي إضافةً إلى استخدام المنهج التكاملي؛ حيث تستخدم الدراسة الاقترابين التاريخي والمقارن في تحليل المشكلة البحثية والإجابة عن تساؤلات الدراسة. النتائج: أن مفهوم العدالة الاجتماعية دار في فلك كون العدالة قيمة نظرية، أو نظامية إجرائية والتي تتعامل مع العدالة الاجتماعية كإستراتيجية وآلية تعالج الفقر الهيكلي وعدم المساواة أو الظلم. كما أثبتت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين المساواة والعدالة الاجتماعية وأن تطبيق العدالة الاجتماعية في دول الرفاهيه الاجتماعية يعيد للأذهان ثلاثة أبعاد للعدالة، وهي المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عموماً، وعدالة توزيع الدخل والمساواة بين فئات المجتمع المختلفة لاسيما المرأة والأقليات والطوائف والتي عجزت دول المجتمعات الليبرالية عن تحقيقها.

الكلمات الدالة:

العدالة الاجتماعية، المساواة، تكافؤ الفرص، دولة الحد الأدنى، دولة الرفاهه الاجتماعية.

(ISSN: 2536 - 9555)

Abstract :

This paper seeks to dissect the concept of social justice and provide a comprehensive integrated vision of the Arab and foreign literature related to social justice in comparative political thought to be an original reference for political science researchers. Methods: The paper relies entirely on the mothers of Arab and foreign books of pioneers of political thought, in addition to using the integrative approach; the paper uses the historical and comparative approaches to analyze the research problem and answer the study's questions. Conclusion: the concept of social justice revolved around the fact that justice is a theoretical value, or a procedural system that deals with social justice as a strategy and mechanism that addresses structural poverty, inequality or injustice. Moreover, the paper proved that there is a correlation between equality and social justice, and that the application of social justice in social welfare states brings to mind three dimensions of justice, namely, social, political and economic equality in general, and fair income distribution and equality between the different groups of society, especially women, minorities and sects, which the Welfare societies have been unable to achieved.

Key words:

Social Justice, equality, Equal Opportunities, Equality, The minimalist State, Welfare state.

المقدمة:

إن مفهوم العدالة الاجتماعية كان يتمحور في الممارسة السياسية والأخلاقية للدول الإنجلوساكسونية في أوروبا في الثمانينيات وداخل النظرية الليبرالية ذاتها. وزاد الاهتمام بإشكالية العدالة الاجتماعية لاسيما في شقها الثوري سواء نظريًا أو تجريبياً في الفكر السياسي المعاصر. الأمر الذي ترتب عليه ظهور انقسامات فكرية متعددة لتأصيل المفهوم والتعرف على جوانبه المختلفة لاسيما تلك القيمية والنظامية. فمن ناحية ظهر تيار ليبرالي يقوده رولز مركزاً على مفهوم العدالة الاجتماعية بطرح مفهومي الإنصاف وعدالة التوزيع، معيداً بذلك إرث الفكر الليبرالي التقليدي، طارحاً في كتابه "نظرية العدالة" مفاهيم جديدة تدور في فلك التوجه الليبرالي الذي يعزز الحريات الفردية والانصاف (Lippl, 1998). ومن ناحية أخرى، صعد تيار معاكس أكثر تطرفاً يمثله نوزيك محاولاً إحياء الطرح القديم في ثوب جديد متحدياً فيه أي دور للدولة خارج إطار الحد الأدنى. ومنه إلى تيار أحدث نقلة نوعية في المفهوم حيث يركز على قيمة المجتمع في تسطيره لمفهوم العدالة الاجتماعية في مواجهه الفردية.

وانتقالاً من الأطر النظرية والإسهامات الفردية التي جادلت واختلفت حول القيم والمفاهيم المرتبطة بالعدالة الاجتماعية كالمساواة، والحرية، والإنصاف، والخير، إلى الواقع الذي يبين التحول في السياسات الاجتماعية التي أحدثت نقلة غير مسبوقة بالانتقال من الإجراءات المراد بها تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المساواة في الدخل وتكافؤ الفرص إلى عدالة التوزيع ومنها إلى اختزال العدالة الاجتماعية في تحقيق التضامن الاجتماعي.

ومع هذا التطور والتحول في المفهوم من الناحية النظرية، والتغير في السياسات الاجتماعية تظل المجتمعات الليبرالية (Morgaine, 2014) المتقدمة منها والنامية عاجزة عن بلوغ غايتها في تدشين العدالة الاجتماعية. ومن ثم تسعى

(ISSN: 2536 - 9555)

هذه الورقة البحثية إلى طرح رؤية واضحة حول ماهية العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي المقارن. وتحديد خريطة المفاهيم المرتبطة بها، موضحة الفروق بينهما من فكر سياسي لآخر ومن مرحلة لأخرى داخل الفكر السياسي الواحد.

أولاً- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة وذلك بمحاولتها تأصيل مفهوم العدالة الاجتماعية من المنظور السياسي وتقديم رؤية متكاملة شاملة الأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في الفكر السياسي المقارن لتكون مرجعا أصيلا لباحثي علم السياسة لرسم صورة شاملة عن مفهوم العدالة الاجتماعية وشبكة المفاهيم والقيم المرتبطة بها.

ثانياً- المشكلة البحثية وتساؤلات البحث:

شهدت السنوات الاخيرة أزمة في المجتمعات الليبرالية تتعلق بكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل لا يخل بالحرية الفردية. وقد ظهرت العديد من الأنظمة السياسية المختلفة التي ترفع شعارات الرأسمالية والليبرالية التي تتلاءم مع مبدأ العدالة الاجتماعية وفي مقدمتها دول الرفاهة الاجتماعية إلا أنها لم تكن محصنة من الانتقاد؛ حيث إنها لم تستطع تحقيق الغاية الأساسية منها. ومن هنا فإن التساؤل الرئيسي الذي تحاول الورقة البحثية الإجابة عنه هو: ما ماهية العدالة الاجتماعية؟ هل هي نظرية قيمية أم نظام؟ وهل يختلف تعريفها في الفكر السياسي الإسلامي عن نظيره الغربي؟ وإن كان هناك اختلاف فما أهم الفروق الجوهرية في تعريف العدالة الاجتماعية من المنظورين الغربي والعربي؟ وهل يختلف داخل المنظور الواحد من مرحلة لآخرى؟.

ثالثاً- الأدبيات السابقة:

اعتمد البحث على عدد من دراسات وبحوث الفكر السياسي المقارن والتي يمكن تصنفها في فئتين: **الأولى:** تناولت مفهوم العدالة الاجتماعية نظرياً ومن

أبرزها كتاب جون رولز "نظرية العدالة" الصادر عن جامعة هارفارد عام ١٩٧١ (Rawls,1971)، والذي ربط فيه تحقيق العدالة الاجتماعية بالسعي إلى الإنصاف. مشيراً إلى احترام مبدأ الحرية والإقرار بمبدأ الاختلاف بين البشر في الوقت ذاته؛ حيث سمح بدرجة من التفاوت على خلاف أنصار تياره الليبرالي. بالإضافة إلى كتاب نوزيك(Nozick,1974) "الفوضى والدولة والمدينة الفاضلة" الصادر عام ١٩٧٤ والذي جاء رداً على ما طرحه رولز ليؤكد حقوق الفرد لاسيما الملكية في مواجهه المجتمع ومحدداً دور الدولة المحدود للغاية رافضاً تدخلها لأي سبب من الأسباب. إلى جانب كتاب حورية توفيق مجاهد المعنون بـ"تطور الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده"، الصادر عن مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٨٦، (مجاهد، ١٩٨٦) والذي أفاد الباحثة في رصد تطور المفهوم لدى مفكري الفكر السياسي اليوناني والروماني والماركسي.

والثانية: عدد من البحوث الإمبريقية منها دراسة ديميتريس (Venieris,2013)، بعنوان"أزمة السياسة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية: دراسة الحالة اليونانية"، الصادرة عام ٢٠١٣، وفريزين (Friesen, 2013) بعنوان "إدارك العدالة الاجتماعية في نيوزيلندا"، والتي تناول فيها اتجاهات الرأي العام في نيوزيلندا حول مفهوم العدالة الاجتماعية والتي توصلت إلى ربط الجمهور المفهوم بأربعة أبعاد أساسية لقيمة المساواة. وقد أفادت هذه الدراسات الباحثة في تحليل المفهوم نظريا ومقارنته بما يحدث على أرض الواقع.

رابعاً- منهجية الدراسة

تقوم الدراسة بالاعتماد الكلي على أداة جمع المادة العلمية التي تتمثل في البحث في أمهات الكتب العربية والأجنبية لرواد الفكر السياسي إضافةً إلى استخدام المنهج التكاملي؛ حيث تستخدم الباحثة اقترابي التاريخي والمقارن في تحليل المشكلة البحثية والإجابة عن تساؤلات الدراسة.

(ISSN: 2536 - 9555)

فمن ناحية، يساعد الاقتراب التاريخي على الرجوع إلى الماضي والبحث في أصول المفهوم والتعرف على الإسهامات الفكرية في الحضارات المختلفة. وهو منهج علمي يساعد على اكتشاف وتحليل العديد من الملاحظات التي خططتها سجلات التاريخ والتعرف على سياقاتها المختلفة. وبالتالي يُعد آليه لتتبع سياق ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية عبر المراحل المختلفة للفكر السياسي؛ ومن ثم إدراك واستيعاب الظروف والمفاهيم المغايير لكل مرحلة.

ومن ناحية أخرى، تستفيد الدراسة من المنهج المقارن لما يتيحه من التناظر المقارن وتحديد أوجه الشبه والاختلاف حول الإسهامات الفكرية النظرية لمفهوم العدالة الاجتماعية. بجانب كونه آلية رئيسة في جمع المعلومات لإجراء معالجة تجريبية لفحص وتفحيص حالة العدالة الاجتماعية في عدد من دول الرفاهية الاجتماعية؛ الأمر الذي يسهم في تبيين أسباب الاتفاق والاختلاف في دراسة الحالات المقارنة.

خامساً- تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية: أولها: تناول مفهوم العدالة الاجتماعية لغة. ثانيها: دراسة وتحليل التطور التاريخي للمفهوم في الفكر السياسي الغربي. ثالثها: فحص مكانة العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الإسلامي والعربي.

أولاً- مفهوم العدالة الاجتماعية لغة:

تعددت وتنوعت العبارات والمعاني التي ترمز لها العدالة في اللغة العربية. فمن ناحية تعني الإنصاف وإعطاء الحق، والقسط والقسطاس إشارةً إلى العدل والميزان وفقاً للسان العرب. بينما يشير معجم الوسيط إلى أن العدل خير واعتدال كما أشار إلى أنها شبكة من القيم، والتي تُعد الفضائل الأربعة لمفهوم العدالة (مرعي، ١٩٩١) ، وهي: الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة والإنصاف.

وفي إطار البحث في أمهات الكتب العربية، نجدها ربطت العدالة بالعديد من القيم منها: الإنصاف في الحكم وعدم الظلم أو الجور، والمساواة والتوازن والاستقامة، والوسطية، والقيمة والمثل، والتقويم والتثقيف، والفدية. كما أشارت إلى بعد آخر مغاير وهي أن العدل يعني العدول والإشراك بالله. كما ظهرت أهمية العدالة في رموز وآلهة المصريين القدماء. فعلى سبيل المثال الإله "ماعت" إله الحق والعدالة، والذي يأتي بيوم "معت" حيث ترجح فيه كفة ميزان العدل والحق.

وفي اللغة الإنجليزية، تشير العدالة Justice إلى العدالة والقضاء والسلطة القضائية، وهي كلمة لاتينية الأصل يقصد بها أن يكون المرء عادلاً.

ثانياً- التطور التاريخي لمفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي المقارن:

تستخدم مفاهيم العدالة الاجتماعية في سياقات متعددة، تدور في فلك عدالة الأفراد، وينطوي على ضرورة إيجاد التوازن الأمثل بين مسؤليات مشتركة للمجتمع والأفراد الذين يسهمون في بناء مجتمع عادل. وبالتالي تنوعت الإسهامات التي تشير إلى هذا التوازن الأمثل.

وعليه، فقد **مر مفهوم العدالة الاجتماعية بالعديد من المراحل والتطورات التي يمكن تصنفيها إلى خمس مراحل أساسية كالتالي:**

١ – مرحلة "الطابع المحلي للمفهوم:

وهي تلك المرحلة التي تعكس أوائل الأفكار المتعلقة العدالة الاجتماعية. وقد ذكرت سجلات التاريخ أن أول السطور والأفكار حول مفهوم العدالة الاجتماعية جاءت لتطبق على شعب أو أمة معينة بهدف معالجة الآثار السلبية الناتجة عن عدم المساواة الهرمية. وبالتالي اقتصر تطبيق العدالة الاجتماعية في المقام الأول على إعادة التوزيع بين الأفراد على المستوى المحلي وليس العالمي. ومن ثم، فمن

(ISSN: 2536 - 9555)

الطبيعي أن تركز العدالة الاجتماعية على حقوق الملكية الفردية والتي تتضمن تعديلات ملكية العقار للتخفيف من حدة بعض الحالات غير العادلة.

ومن أهم رواد هذه المرحلة مفكري الفكر السياسي اليوناني. ورغم تمحور إسهامات هذا الفكر حول ثلاثة مفاهيم أساسية هي الديمقراطية، والعدالة، والوحدة. إلا أن مفهوم العدالة كان غامضاً في عناصره.

ويُعد سقراط المفكر اليوناني الوحيد الذي اهتم بالعدالة بصورة مباشرة، معتبرها قيمة جوهرها احترام القوانين وطاعتها حتى إذا كانت سيئة بهدف تحقيق الفضيلة. مشيراً إلى نوعي العدالة الطبيعية والقانونية. بينما تساءل أفلاطون عن العدالة في كتاباته خاصة "الجمهورية"، وربطها بقيمة الخير باعتبارها الفضيلة الأساسية للروح والتي لا يمكن تحقيقها (العدالة المطلقة) إلا في المدينة المثالية الفاضلة (Jackson,2005). حيث تعد العدالة الاجتماعية ذلك البناء الاجتماعي الذي ينظم الأفراد بناء على قدرتهم. ومن ثم فالأفراد غير متساوين. ويختلف أفلاطون عن غيره في عدم ربطه العدالة بقيمة المساواة.

وعرف أفلاطون العدالة في كتابه الجمهورية باعتبارها الحالة والقيمة التي تمكِّن كل فرد في المجتمع من استخدام قدرته الذاتية وملكاته الطبيعية؛ ومن ثم تصبح الدولة أداه لتحقيق الذات الفردية (Begum et al.,2013)، حيث تعكس العدالة الحالة التي تجمع بين فضائل الحكمة والعفة والشجاعة والتي تؤدي إلى إعطاء كل شئ حقه. وبهذا المعني نكون أمام مفهوم العدالة الاجتماعية، والتي لم تتحقق، وفقاً لأفلاطون، إلا بوجود الحاكم الفليسوف العادل الذي يستطيع وحده دون غيره تصور القوانين العادلة. كما فرق أفلاطون بين مستويين من العدالة وهي العدالة كسياسة وكفضيلة أي أن العدالة على مستوى المدينة تعني السياسية بينما تعني الفضيلة على مستوى الفرد وأن كليهما يؤدي إلى تحقيق السعادة للفرد والمجتمع.

ولم تختلف العدالة كثيراً لدى أرسطو. إلا أنه كان أكثر تفصيلاً في تناوله مفهوم العدالة والتي يراها فضيلة أساسية تكنف الرعية وتوزع المكافآت والخيرات بين الأفراد على قدم المساواة. ولم يربط العدالة بالمساواة فقط بل ربطها بالقضاء؛ حيث جعل الوظيفة القضائية وظيفة أساسية للدولة. كما أشار إلى أن العدالة تقوم على التوازن والوسطية، وهي تعد خير الأمور.

ومن ثم يعتقد أرسطو أن العدالة هي الفضيلة التامة التي تترأس كل الفضائل، وهو يعد أول من تحدث عن نظام تصاعدي للقيم المرتبطة بقيمة العدالة. كما أنه أكد في كتابه "الأخلاق" على أن العدالة أوسع وأشمل من مجرد تقسيم الخير المشترك لأهل المدينة. كما أنه أشار إلى العدالة التوزيعية التي تقود المجتمع إلى العدالة التبادلية ومنها إلى العدالة التصحيحية التي تؤمن الخيرات الموزعة وتصحح أي خلل يسئ التوزيع. كما أنه أضاف بعض الأطروحات حول العدالة في كتابه "السياسة" باعتبارها وظيفة الدولة والتي تقود إلى القانون.

وأضاف أرسطو في إسهاماته حول مفهوم العدالة إلى وجود نوعين أساسيين من العدالة هما: العدالة الطبيعية والتي تُعد أسمى أنواع العدالة وتعني الإنصاف. والعدالة الاصطناعية أي القانونية والتي يصنعها البشر في صورة قوانين ومبادئ تضبط المجتمع وتنقسم إلى **العدالة التوزيعية** والتي يقصد بها توزيع الخيرات المشتركة على مستحقيها في المجتمع حسب قدرة وكفاءة وفضيلة الأفراد. **والعدالة الإصلاحية أو التصحيحية** والتي تُعد من اختصاص السلطة القضائية في الدولة حيث تقوم على مساواة الجميع أمام القانون.

وتأسيساً على ما سبق، يتضح أن مفهوم العدالة الاجتماعية يتحقق عند أفلاطون عندما يحصل كل فرد على السلع التي يستحقها على أساس الوضع الاجتماعي. في حين رأى أرسطو أن العدالة مبدأ لضمان النظام الاجتماعي والذي يقوم على تنظيم عملية توزيع المنافع. ووفقاً لرؤية أرسطو فإن العدالة

(ISSN: 2536 - 9555)

والمساواة تطبق فقط على الأفراد الذين ينتمون لنفس الطبقة في النظام الاجتماعي الهرمي. وبالتالي فإن عدم المساواة في النظام الاجتماعي الهرمي يؤدي إلى عدم المساواة، ومن ثم فهذه الأفكار لا تتحدى الهياكل الاجتماعية للمجتمع بل تعمل معها. حيث إن عدم المساواة في توزيع الموارد قائم على ما يستحقه الفرد وفقا لوضعه الاجتماعي أو مكانته الاجتماعية في المجتمع.

٢ – مرحلة الطابع العالمي للمفهوم:

اتسع نطاق مفهوم العدالة الاجتماعية في هذه المرحلة وانتقل من الحيز المحلي إلى العالمي مع تعاليم الأديان السماوية الثلاثة منذ (٥٠٠–٢٠٠٠) سنة. حيث أكدت الأديان السماوية (اليهودية، والمسيحية، والإسلامية) على أهمية المشاركة والمساواة في المعاملة وعدم تحقيق المكاسب على حساب الفئات المحرومة في المجتمع؛ الأمر الذي أكد النسق القيمي لمفاهيم العدالة الاجتماعية. وأن ما يميز هذه المرحلة عن سابقتها أن مفهوم العدالة الاجتماعية انتقل من مجرد التركيز على العدالة بناء على الوضع الاجتماعي للفرد إلى الاعتراف بقيمة الإنسان العالمية.

ففي هذا الإطار، وردت العدالة في التوراة بمفهوم مشابه لمفهوم الإيمان والولاء والسلام والرخاء والذين بدونها لا يدوم المجتمع. وفي المسيحية ظهرت أفكار القديس توما الأكويني في العصور الوسطى حيث طبقت القانون الأزلي الذي يطابق القانون الوضعي فيه القانون الطبيعي لينشر الخير العام ودفع الظلم. وفي الإسلام يُعد العدل أساس الحكم ويرتبط بكل من المساواة والقانون والتكافل الاجتماعي الذي يعد جوهر العدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، تسلط الباحثة الضوء على الفروق الجوهرية بين هذه المرحلة ولاحقتها. وذلك بمقارنة الخطوط العريضة التي طرحها الفكر اليوناني حول العدالة بنظره الإسلامي. فمن ناحية تمركز مفهوم العدالة لدى اليونانيين حول قدرة الإرادة

الفردية على تحقيق الذات والبحث عن السعادة. وربط العدالة بمفهوم المساواة الذي كان حكراً على المواطن المتعلم؛ حيث لا يتمتع الأجانب الأحرار أو العبيد بهذا الحق. فضلاً عن أن الوسطية في الفكر اليوناني كان يشار بها إلى الفضيلة التي تتوسط رذيلتين وكأنها نقطة ثابتة وفاصلة. بينما قام مفهوم العدالة في الفكر السياسي الإسلامي على الاعتدال والتوافق والتوازن والوسطية وهي محور القيم السياسية، ورسم الخطوط العريضة التي تحدد التعامل السياسي. كما أنه أكد على قيمة المساواة كأحد القيم الأساسية لحقوق الإنسان وذلك بإلغاء الرق من خلال الفكر اليوناني الذي استخدم المساواة لصالح الحكم وفئة معينة فقط من شرائح المجتمع. كما أن الوسطية في الإسلام مغايرة تمام عنها في الفكر اليوناني؛ حيث تشير إلى موقف ثالث يخالف نقطتين لكنه غير متناف عنه كلياً، والتي تُعرف بالوسطية الجامعة.

٣ – مرحلة النزعة العقلانية والعلمانية للمفهوم:

استخدم مفكرو العصر الحديث في القرنين ١٧، و١٨ مفهوم العدالة الاجتماعية لتوحيد سلطة الدولة تحت السلطة المطلقة للملوك. فعلى سبيل المثال توماس هوبز يعتقد أن بناء سلطة خارجية (دولة الطاغوت) (Ujomu et al, –) كانت ضرورة أساسية للحفاظ على المجتمع. ومن ثم، فالدولة تمتلك السلطة القهرية لتشريع قوانين وأعراف اجتماعية لحفظ السلام وكبح جماح الأفراد من إيذاء بعضهم لبعض. ونجد أن هذه المفهوم يشير إلى أن المجتمع العادل يتوافق مع ظهور التجارة والصناعة الرأسمالية وهي الخصائص الأساسية التي تميز بها العصر الحديث. كما نلحظ أن مفهوم العدالة الاجتماعية حدثت له نقلة نوعية في هذه المرحلة وذلك بالتأكيد على المؤسسة الجماعية للدولة في خلق نظام من القوانين لمنع الافراد من إيذاء بعضهم البعض. كما ركز على ما يسمى بعدالة الأفعال، والتي صنفها إلى نوعين هما: العدالة التبادلية التي تلتزم فيها الدولة

(ISSN: 2536 - 9555)

بتعهداتها والوفاء بالوعود والمواثيق في العلاقات التعاقدية. وعدالة التوزيع أي عدالة التحكيم بمعنى إعطاء كل ذي حق حقه وهو ما يُعرف بالتوزيع العادل الذي يتفق مع قانون الطبيعة. وقد ميز هوبز بين القانون الطبيعي الذي يعم فيه المساواة والعدالة والتي تظهر في القانون المدني عندما يعبر عنها الحاكم.

وفي هذا السياق، أكد روسو وغيره من تلاميذه في عصر الثورة – والتي تطورت فيها المؤسسات الجديدة في الغرب– على أن العدالة الاجتماعية مرتبطة بالحفاظ على الحريات الفردية وتحقيق المساواة (في الحقوق، والفرص، والنتائج) وإنشاء روابط مشتركة للجميع.

وعليه، فإن مفهوم العدالة الاجتماعية في هذه المرحلة تمحور حول القيم والحريات الفردية. الأمر الذي يبين السياق التاريخي للمجتمعات الغربية والتي شهدت العديد من الثورات كالثورات الفرنسية والأمريكية وذلك بهدف ربط العدالة الاجتماعية بالشعور بالرضا العام. وبالتالي ارتبط مفهوم العدالة بشكل مباشر بقيمة رفاهية الإنسان.

٤ – مرحلة العودة وصعود الظلم واللامساواة:

بدأت هذه المرحلة تحديداً في القرنين التاسع عشر والعشرين. حيث ظهرت الفجوة بين المثل العليا لقيم العدالة الاجتماعية التي تناولها مفكرو القرنين السابع عشر والثامن عشر وما حدث على أرض الواقع في القرنين التاسع عشر والعشرين (National Pro Bono Resource Centre, 2011). الأمر الذي أكد صعوبة التوافق بين المساواة الاجتماعية والحفاظ على الحريات الفردية حيث هيمنت على الدول القومية الناشئة وحجبت الحقوق السياسية لأغلبية السكان لاسيما النساء والملونين ومن ثم تم تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الصعيد، رفض كارل ماركس أفكار توماس هوبز حول أن الظلم سببه منافسة الأفراد وأنانية الإنسان والعدوانية. مشيراً إلى أن البشر ليس لديهم

نزعة فطرية ثابتة وإنما تتغير حسب الهياكل الاقتصادية في المجتمع والطبقات التي أنتجها والتي تزداد مع القهر والتمييز والاستغلال.

وتسود العدالة الاجتماعية مع تلقي الأفراد ما يحتاجون إليه على أساس إنسانيتهم وليس على أساس ما يستحقونه وفقاً لأصولهم الإنتاجية أو الطبقية. وفي هذه الحالة اتسم مفهوم العدالة الاجتماعية ببعد جديد يركز على إعادة التوزيع على أساس الحاجة الإنسانية والقيمة ومعارضاً أي استحقاقات للفرد بناءً على الوضع الاجتماعي أو الإنتاجي.

وعليه، فإن فكرة العقد الاجتماعي بين الأفراد والحكومات ظهرت كوسيلة لتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات. وفي الوقت الذي أكد فيه الليبراليون على الحريات الفردية (بما في ذلك حقوق الملكية) دعى الماركسيون إلى تحقيق المساواة الاجتماعية.

٥ – مرحلة شيوع المفهوم الغربي للعدالة الاجتماعية:

مع بداية القرن العشرين، ورغم التوافق الغربي حول ضرورة تضمين العدالة الاجتماعية وسائل مختلفة لتحقيق نزاهة توزيع السلع المجتمعية فإنهم اختلفوا حول الآليات التي تشكل التوزيع العادل. الأمر الذي ترتب عليه ظهور العديد من الاتجاهات في هذه المرحلة والتي يمكن تناولها كالتالي:

أ – اتجاه المنفعة:

يقوم على مفاهيم كالسعادة والمنفعة الجماعية والخير العام ويعطي أولوية للمنفعة العامة على الحريات الفردية انطلاقاً من أن جميع القوانين من صنع البشر ومن ثم يجب أن تعكس منفعة وسعادة البشر. ومن ثم فإن المنفعة العامة هي المبدأ الأساسي للأخلاق والسياسة. كما ينظر إلى البشر على أنهم كائنات عقلانية تسعى لتحقيق الصالح العام في نظام تعاوني يحقق المنفعة المتبادلة لأعضائه (عبود، ١٩٩٩). ومن ثم ركز على التعاون والتبادل الاجتماعي. وأن

(ISSN: 2536 - 9555)

العدالة مجرد آلية لتحقيق السعادة العادلة للإنسان. وأن كل فعل هو فعل أخلاقي لابد أن يتعدى مرحلة النوايا انطلاقاً من مبدأ العبرة بالنتائج. وقدم الخير على الحق بمعنى أن يكون الخير مادي وملموس. واقترح نموذج حدد فيه شكل وصفات الحياة الخيرة لكل فرد بناء على رؤية كمالية.

ومن أنصار هذه الاتجاه سدجويك، الذي عرف العدالة الاجتماعية بالشكل والكيفية التي يجب أن تسود في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. وأن جوهرها التوزيع العادل أي تقسيم المنافع والأعباء بين أفراد المجتمع وفقاً لقواعد تحقيق المساواة. وفرق بين ما يُعرف بالعدالة المحافظة التي تقوم على توزيع الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع بناءً على أعراف وقواعد متفق عليها. والعدالة المثالية التي تعني الاهتمام بما ينبغي أن يكون، والتي تتفرع إلى مستويين، الأول: العدالة المثالية الفرية التي تقوم على الحرية أي أن الفرد أقدر عن غيره لتحقيق الحقوق العادلة. والثاني: العدالة المثالية الاشتراكية التي يعد التوزيع العادل جوهرها وفقاً لمبدئي الجدارة والملائمة.

وأن العدالة المثالية الاشتراكية تقوم على التوزيع العادل الذي يتوقف على مبدأ الجدارة، ويعني حصول الفرد على كل ما يتناسب فعله. ومبدأ الملاءمة ويعني حصول الفرد دون غيره على ما هو أقدر على استخدامه أو الانتفاع به.

ومن أنصاره هذا الاتجاه أيضاً جون ستيورات ميل الذي يرى أن توزيع السلع المجتمعية لابد أن تعكس الرضا العام للمجتمع وفقاً للمعيار الأخلاقي، بمعنى أن يتم تعظيم المنافع لعدد أكبر من أفراد المجتمع. إلا أن بارمر Parmer يعتقد أن هذه يؤدي إلى المعاملة غير العادلة من الناحية التطبيقية. وفي الحقيقة يعكس هذا الاتجاه التوزيع غير العادل على أساس الوضع الاجتماعي حيث تصب في صالح الطبقات الغنية.

ب – **اتجاه التوزيع والقيم:**

ويُعرف أيضاً باتجاه الإنصاف، والتساوي، والاتجاه الليبرالي الجديد. وقد جاء كرد فعل على الاتجاه السابق منتقده بشدة، انطلاقاً من أن النفعية تسعى لاستخدام العدالة الاجتماعية كآليه لتبرير استغلال الطبقات الغنية لموارد المجتمع. وأن العدالة تقوم على عدالة التوزيع بشكل يوفر ويتيح كل القيم الاجتماعية بالتساوي (Fourie, 2006). ومن ثم، فلكل فرد حق متساو في نظام أوسع من الحريات الشخصية والذي يتوافق مع نظام الحريات العامة. ومن أهم القيم والمبادئ الجديدة التي تميز بها هذا الاتجاه عن غيره هي مبادئ الإنصاف حيث أعطى اهتماما خاصا لهؤلاء الذين كانوا محرومين عند الولادة ومن ثم فمن حقهم الحصول على تعويض.

ويتميز هذا الاتجاه بربط مفهوم العدالة الاجتماعية بالمساواة. ومن أبرز رواد هذا الاتجاه دوركين ورولز الذي أحي في كتابه "نظرية العدالة" عام ١٩٧٢، مسألة العدالة الاجتماعية لأول مرة بعيداً عن الاستقطاب الأيديولوجي الليبرالي والاشتراكي أو اليميني واليساري. وأصبح المفهوم يدور في دائرة كيفية تخفيف حدة التوتر بين المجتمعات الليبرالية فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية. واحترام الحقوق والحريات الفردية من ناحية أخرى. حيث طرح فكرا ورؤية جديدة للاتفاق حول المذاهب المتعارضة مشيراً إلى أنه لا يمكن تطبيق أفكاره حول العدالة الاجتماعية إلا في المجتمعات الليبرالية التي تتشابه في الثقافة والسياسة الديمقراطية.

وقد أحدث نقلة نوعية في الفكر الليبرالي المتعلق بالعدالة الاجتماعية حيث حول المفهوم من الإطار والنموذج النفعي إلى الحقوقي لاهتمامه بالحقوق في مواجهه النفعية. حيث تناول العدالة كمفهوم مرادف لمفهوم الإنصاف كسبيل للتوافق بين الحرية والمساواة للوصول للغاية المثلى وهي تحقيق التماسك

(ISSN: 2536 - 9555)

الاجتماعي في المجتمعات الليبرالية. ومن ثم تناول العدالة كقيمة معتبرها موقفا افتراضيا يجمع البشر بشكل لا يجعلهم مدركين لاختلافاتهم.

وتقوم العدالة كإنصاف على عدد من الأسس يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. يوجد مستويان للعدالة الاجتماعية، أحدهما: داخلي يطبق على المؤسسات الداخلية للدولة والآخر: خارجي يطبق على العلاقة بين الدول وبعضها.

ب. أن مسألة إعادة التوزيع وتقسيم الحقوق والواجبات تنظيم في إطار تعاوني بين الأفراد والمجتمع والتبادل المشترك وفقاً لإجراءات متعارف عليها في المجتمع.

ت. رفض مسألة التضحية بالأفراد من أجل عادة المجتمع إنطلاقاً من أن جميع الأفراد يتمتعون بالحرية والمساواة وعدم الاهتمام المتبادل بمصالح الآخر. ومن ثم فلا إمكانية لاستعداد أي فرد بأن يقوم بالتضحية بمصالحه الشخصية من أجل الصالح العام.

ث. تقوم العدالة في الإنصاف على إعطاء الحق أولوية على الخير. حيث يُعد الحق مرشدا للخير الذي يقود إلى قيمة المواطنة. ومن ثم فالحق والخير مكملان لبعضهما. مع التأكيد على أن الحق والعدل يرشدان إلى الخير.

ج. قدم نموذجا يتسم بعدم الكمالية في مواجهه الاتجاه السابق، إنطلاقاً من قناعته بوجود طرق عديدة للحياة الجيدة ومن ثم إدراك مبدأ اللاحتمية وحرية الإرادة فلا يوجد هدف نهائي وحيد.

وتمحور مفهوم العدالة الاجتماعية لدى رولز حول قيمتي الإنصاف والمساواة. مشيراً إلى أن من أهم مجالات العدالة الاجتماعية الحقوق والحريات، والفرص، والدخل، والثروة، واحترام الذات. وأن تطبيق العدالة في أي مجتمع يقوم على مبدأين أساسيين هما العدالة السياسية التي تقود المجتمع إلى المبدأ الثاني، وهو العدالة الاجتماعية. ومن ثم فالعدالة الاجتماعية تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية، منها: مبدأ الحرية وذلك من خلال تأكيده على توفير أكبر قدر من الحريات الأساسية للبشر، ومبدأ الاختلاف من خلال إدراكه وإقراره للتفاوت بين البشر

مشيراً إلى حالتين يقبل فيهما بالتفاوت وهما التفاوت في مصلحة من هم أقل تمييزاً والتفاوت القائم على المساواة في الفرص (مبدأ المساواة).

ويلحظ على هذا الاتجاه، أنه تناول مفهوم العدالة الاجتماعية بشكل منهجي ويطبقها على المجتمع ككل وليس على الأفراد (أي يركز على مستوى الجماعة والمجتمع مخالفاً الليبراليين السابقين في تركيزهم على المستوى الفردي). كما أكد على أن التوزيع غير العادل هو ذلك التوزيع القائم على أساس احتياجات الفرد أو متطلباته مع التركيز على احتياجات المحرومين وأهمية تكافؤ الفرص.

ج – الاتجاه المحافظ الجديد:

يُعرف هذا الاتجاه باتجاه التحرر الأمريكي أو الفوضوية الرأسمالية، أو الاتجاه الحقوقي حيث ربط العدالة بالحقوق وحقوق الملكية على وجه التحديد. ويعد هذا اتجاه المدافعين عن التقاليد الليبرالية الكلاسيكية، حيث أعاد الأذهان إلى إسهامات ورؤى كل من لوك وجرسيوش. وهايك.

ظهر هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية وازدهر في السبعينيات لاسيما مع تراجع التيار اليساري. وتقوم أفكاره على تدعيم الرأسمالية ومكافحة أفكار الماركسية للتأكيد على أن الحرية هي القيمة العليا والمطلقة، وبالتالي تعزيز الحريات الفردية في مواجهه الدولة التي لابد أن تلعب دور الحد الأدنى. ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه نوزيك (Nozick, 1974) الذي طرح نظريته حول العدالة الاجتماعية في مواجهه نظرية رولز وذلك في كتابه "الفوضوية والدولة اليوتوبيا" عام ١٩٧٤. وتنطلق من أن أي حديث حول توزيع الموارد هو مجرد بناءً على ثلاثة مبادئ:

١. العدالة في الاستحواذ: أي كيف يحصل الفرد على حقوق ملكية لم يسبق له تملكها ومن ثم الاستيلاء على الأشياء غير المملوكة لأحد.
٢. العدالة في النقل: أي الحقوق الملكية التي تنتقل للفرد من آخر، ومن ثم حق كل فرد في الأشياء المملوكة له.

(ISSN: 2536 - 9555)

٣. العدالة التصحيحية: أي كيفية عودة حقوق الملكية لصاحبها الشرعي باعتبار أن النقل يعكس نوعا من تصحيح العدالة.

وأن العدالة جوهرها حق التمليك وامتلاك الذات وأن حق الملكية مكمل للحق في الحياة والحرية وضرورة أن يتم حماية هذه الحقوق من أي تدخل ولا يجب أجبار أي فرد على أن يتنازل عن حقه من أجل مصلحة الآخر إلا إذا رغب بإرادته في ذلك. وأن التوزيع يجب أن يكون بناءً على معيار الأحقية أو مسوغات الملكية رافضاً ما طرحه رولز من مبدأ الحاجة أو معيار الاستحقاق أو الجدارة. وأن مصادر اكتساب الملكية إما بالتوريث أو بشكل طبيعي. مؤكداً على أن الدور الأساسي للدولة هو حارس لحماية حقوق الملكية الفردية. ولا ينبغي أن يكون لها دور في مساعدة الأفراد غير المحظوظين.

ومن هنا، فأن إسهامات هذا الاتجاه وفي مقدمته نوزيك تؤكد على التوزيع الذي يضمن الملكية الفردية ولا يدعم أي نوع من أنواع إعادة التوزيع. كما أنه ربط العدالة بحق التمليك في مواجهة الإنصاف ومن ثم رفض تدخل الدولة لتأمين المساواة رافضاً أيضاً مبدأ الاختلاف والعدالة التوزيعية، بل اقترح توزيع الملكية بدلاً منها وأن دولة الحارس تأتي من أجل الأمن وليس الرعاية الاجتماعية؛ ومن ثم فلابد للدول من تحفيض الضرائب على الدخل والثروة لأنها الحافز الفردي الذي يعد جوهر حريتها.

وفي هذا الإطار جاء ديفيد ميلر ليطرح نظريته حول العدالة الاجتماعية ويقوم نهجه على فكرة أن السوق قادر على إعطاء الأفراد ما يستحقونه، وتتعامل هذه النظرية مع الأفراد على أنهم مسؤولون عن أفعالهم بالتناسب مع الثواب والعقاب وفقاً لأفعالهم وجهودهم (Miller,1991). وأن الأفراد الموهوبين والقائمين على العمل الدءوب يستحقون أكثر من غيرهم. وفي الحقيقة يشير هذا إلى عدم عدالة التوزيع لأنه يركز على المسؤلية الأخلاقية والسلوك.

ثالثاً- العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الإسلامي والعربي:

إن العدل اسم من أسماء الله الحسنى، فالله–عز وجل– مصدر العدل والاستقامة. ونجد حكمته وقدوته في جعل قيمة العدالة سابقة للحكم ولاحقة للطف. ولعل عظمة العناية الإلهية تبرز هنا أهمية أن تتوسط العدالة هاتين السمتين. الأمر الذي يشير إلى ضرورة توافر السمات الثلاثة مجتمعة لتحقيق العدالة بصفة عامة. واستكمالاً للبحث في القرآن الكريم، نلحظ أن كلمة "عدل" وردت في النص القرآني ١٣ مرة، كما ذكرت ٢٧ مرة بمشتقاتها المختلفة. وتعددت المعاني التي أشارت إليها العدالة في سياق النص القرآني. فتارة يقصد بها فعل وقائي لمقاومة الظلم وتحقيق العدل، وتارة أخرى تذكر كقيمة عليا إيجابية وإحدى ركائز الدعوة الإسلامية ومعيار لتقييم السلوك.

وقد تميز الفكر السياسي الإسلامي بوجود اتجاهين رئيسين حول تعريف مفهوم العدالة. الاتجاه الأول ربط مفهوم العدالة بالنسق القيمي. حيث ربط العدالة بالعديد من القيم والفضائل كالإنصاف، والخير والفضيلة من ناحية، واعتبرها جوهر استمرار الحكم الصالح وذلك بربطها بالبطولة وكونها أساس مبدأ الاعتدال، وجوهر تدشين المدينة الفاضلة من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار، توجد صورتان مختلفتان من العدالة: صورة **العدالة التوزيعية**، والتي تظهر في المدينة الفاضلة وتقوم على تقاسم الخيرات بين أهل المدينة حسب أحقية الأفراد فيها. الأمر الذي يؤدي إلى صورة جديدة من صور العدالة والتي تُعرف **بالعدالة التصحيحية والتأمينية** وتهدف إلى الحفاظ على خيرات الأفراد؛ الأمر الذي يترتب عليه الحفاظ على المدينة وتماسكها. وفي المقابل بدون العدالة تظهر المدينة الجاهلة التي تقوم على القهر وتغليب مصالح الأقوى. ومن أنصار اتجاه ربط مفهوم العدالة بالنسق القيمي كل من ابن رشد والفارابي.

بينما ربط الاتجاه الثاني تعريف العدالة بالنظام والإجراءات حيث يعد العدالة أحد الوظائف الرئيسة للدولة (وهو الأمر الذي يشير بطريقة أو بأخرى إلى السطلة القضائية في النظم السياسية الحديثة) وذلك بإقامة الحق والتي تجلت بصورة

(ISSN: 2536 - 9555)

واضحة في ربط ابن خلدون العدالة بالعصبية حيث تضمن العدالة سلامة نظام الحكم واستمراريته؛ حيث إن إقامة العدل كأساس للحكم على التعاملات السياسية داخلياً وخارجياً يقود إلى الخير ومواجهة الظلم والطاغية. وفي هذا السياق اتفق ابن خلدون مع الغزالي في تعريف العدالة بالمفهوم السلبي الذي يشير إلى مخالفة الظلم. ومن رواد هذا الاتجاه أيضاً ابن أبي الربيع حيث أكد على أهمية مكانة العدالة كأحد مهام الحكام وجعلها مفهوما مرادفا لمفهوم القيادة في كتابه بعنوان "سلوك المالك في تدبير الممالك"، وابن الحداد في كتابه "جوهر النفيس في سياسة الرئيس"، وكتاب ابن جماعة بعنوان "تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام".

وقد تميز ابن خلدون دون غيره في الجمع بين العدالة كقيمة ونظام. فالعدالة قيمة يجب إقامتها كقيمة ونظام وهي وظيفة تابعة للقضاة وعليه تناول مفهوم العدالة من المنظور السياسي مشيراً إلى أهمية العدالة السياسية والتي تعد أفضل أنواع العدل.

وعلى صعيد الفكر السياسي العربي لم يختلف عن نظيره الغربي في تعدد وتنوع اتجاهات تعريف مفهوم العدالة الاجتماعية، والتي يمكن تصنفها إلى اتجاهين أساسيين: الأول: ربط تعريف العدالة الاجتماعية بشبكة القيم السياسية؛ حيث أكد أنصار هذا الاتجاه على أن العدالة أساس قيمي ويربطها بقيم مثل القضاء والسلام والحرية والديمقراطية؛ حيث إن العدالة تضع قواعد وقوانين التعامل بين الحاكم والمحكوم انطلاقاً من الشريعة الإسلامية التي تقوم على ثلاثة أسس أولها العدالة، وتليها الفضيلة الإنسانية، وتعقبها المصلحة. ومن أنصار هذه الاتجاه أبو الأعلى المودودي الذي أشار إلى أن العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع لا يحتمل وجوده في أنظمة غير إسلامية حيث إن الله– عز وجل– حدد معيار العدل والظلم في القرآن الكريم والذي لا يتحقق إلا بتطبيق الإسلام. ويعد حامد ربيع من أنصار هذا الاتجاه أيضا؛ حيث ربط العدالة بعدد من القيم كالمساواة وسيادة التشريع والشورى والحياد وعدم التحيز وحسن التقويم وإعطاء كل ذي حق حقه. وأن ما يميز إسهامات ربيع عن غيره أنه لم يغفل دوائر العدالة

الاجتماعية؛ حيث ركز على الدائرة الفردية من خلال تمكين المواطن من حماية آدميته بتوفير الحد الأدنى من الكفاف الاقتصادي. والدائرة المجتمعية من خلال تمكين الجماعات والأقليات والمصالح الطائفية. كما أنه ربط المفهوم بالمساواة القانونية أي فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.

واتجاه عدم ربط تعريف العدالة الاجتماعية بالنسق القيمي مباشرة، حيث لم يذكر هذا الاتجاه العدالة كقيمة ضمن منظومة القيم السياسية الإسلامية بل ضمنها ضمن قيمة المساواة باعتبارها مرادفة لمفهوم العدالة، وعلى رأس هذه الاتجاه حسين فوزي النجار الذي ركز في تعريفه للعدالة على ضرورة تأسيس أربعة قيم، هي: الإخاء الإسلامي، والمساواة، والمسؤلية والواجب، وأخيراً مبدأ التوحيد. وظهر في داخله تيار يرفض ربط العدالة بالقيم الفردية بل بالجماعية ومن ثم التحول بالمفهوم من النسق القيمي إلى النظامي.

وفي الحقيقة يؤخذ على الإسهامات العربية نحو تأصيل مفهوم العدالة خلط بعضها بين العدالة والمساواة. فالمفهومان متباينان وقد يلتقيان في بعض الجوانب وليس الجوانب كلها.

الخاتمة:

قدمت الورقة البحثية إجابات عن التساؤل الرئيس وعن تلك التساؤلات الفردية. إلا أن الباحثة لاحظت أن جميع الإسهامات الفكرية في الفكر السياسي المقارن حول مفهوم العدالة الاجتماعية دار في فلك كون العدالة قيمة نظرية، أو نظامية إجرائية والتي تتعامل مع العدالة الاجتماعية كإستراتيجية وآلية تعالج الفقر الهيكلي وعدم المساواة أو الظلم. ومن ثم يتم التركيز على دور الدولة والنخب في اتخاذ العديد من الإجراءات والتي يأتي في مقدمتها:

١. إعادة التوزيع العادل للموارد.
٢. المساواة في الحصول على الفرص والحقوق.
٣. وجود نظام قانوني عادل.
٤. القدرة على الحصول على الفرص وممارسة الحقوق.
٥. حماية الضعفاء والمحرومين.

(ISSN: 2536 - 9555)

وبالتالي التطرق إلى المسؤليات الفردية التي تتمثل في حصول الفرد على ما يستحقه كالمكانة الاجتماعية والتي تعد عنصرا محددا لحصة الفرد من الموارد، والمسؤلية الأخلاقية والتي تركز على سلوك المحرومين والضعفاء. بالإضافة إلى مشاركة القوة العاملة والتي تُعد الوسيلة الشرعية الوحيد لإسهام الفرد في بناء المجتمع. إلى جانب القدرات الفردية أي الخصائص الفردية التي يتمكن الأفراد من خلالها من الاستفادة من الفرص.

وفي الحقيقة يقترب تعريف العدالة الاجتماعية بهذا المعنى من مفهوم العدالة التنظيمية من المنظور الإداري؛ إلا أن الاختلاف الوحيد أنه عمل على اتساع نطاق العدالة الاجتماعية التي لم تقتصر إجراءاتها داخل منظمة معينة (مقارنةً بالعدالة التنظيمية) وإنما تطبق هذه الإجراءات داخل مجتمع معين. كما أنه يُركز في تعريف المفهوم على أبعاد العدالة التنظيمية التي تتمثل في عدالة التوزيع والإجراءات والتعاملات.

توجد علاقة ارتباطية بين المساواة والعدالة الاجتماعية التي تتطلب بُعدا قانونيا وهو المساواة بين المواطنين أمام القانون والذي يعد عنصرا عاما في التنظيم والبناء الاجتماعي. ولعل هذا يفسر ربط تعريف مفهوم العدالة الاجتماعية بأربعة أشكال من المساواة، هي: المساواة في المعاملة، والمساواة في الحقوق، وإتاحة الفرص المتساوية، والتوزيع المتساوي.

كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق العدالة الاجتماعية في دول الرفاهية الاجتماعية يعيد للأذهان ثلاثة أبعاد للعدالة، وهي المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عموماً، وعدالة توزيع الدخل والمساواة بين فئات المجتمع المختلفة لاسيما المرأة والأقليات والطوائف والتي عجزت دول المجتمعات الليبرالية عن تحقيقها.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١. زايد، عادل (٢٠٠٦). العدالة التنظيمية: المهمة القادمة لإدارة الموارد البشرية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
٢. مجاهد، حورية (١٩٨٦). تطور الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
٣. عبود، أميمة (١٩٩٩). العدالة في الفكر الليبرالي الجديد: دراسة في تحليل الخطاب الليبرالي في مصر. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٤. مرعي، خليل (١٩٩١). دراسة حول العدالة في نظام القيم الإسلامية: دراسة نموذج الخلافة الراشدة. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثانياً_ المراجع الأجنبية

1. Rawls, John (1971). A Theory of Justice: Revised Edition. US: Harvard University Press.
2. Nozick, Robert (1974). Anarchy, State and Utopia.UK: Blackwell Publisher Ltd.
3. Jackson, Ben (2005). The Conceptual History of Social Justice. Political Studies Review, (3).
4. Lippl, Bodo (1998). Justice Ideologies, Income Justice, and the Welfare State A Comparison of Justice Ideologies and the Perceived Justice of Income in the United States, West Germany, and the Netherlands. International Social Justice Project، (47).
5. Miller, David (1991). Recent Theories of Social Justice. British Journal of Political Science, 21(3).

(ISSN: 2536 - 9555)

6. Morgaine, Karen (2014). Conceptualizing Social Justice in Social Work: Are Social Workers 'Too Bogged Down in the Trees. Journal of Social Justice, 4.
7. Ujomu, Ogo,Olatunji, Olusanjo (2014). Justice in Hobbes and Rawls Ideologies and the Quest for Social Order in Africa: A Philosophical Reflection. Khazar Journal of Humanities and Social Sciences.
8. Begum, Shagufta, Awan, Aneeqa (2013). Plato's Concept of Justice and Current Political Scenario in Pakistan. International Journal of Humanities and Social Science, 3 (11).
9. Venieris, Dimitris (2013). Crisis Social Policy and Social Justice: the case for Greece. Hellenic Observatory Papers on Greece and Southeast Europe: GreeSE Paper No.69.
10. National Pro Bono Resource Centre (2011). What is Social Justice. Occasional Paper No. 11.
11. Fourie, Carina (2006). Justice and the duties of social equality, University College London. Master Thesis.
12. Friesen, Myron (2007). Perceptions of social justice in New Zealand. available at : http://www.socialjustice.co.nz/social_justice_excerpt.pdf